منهج الإمام مسلم في صحيحه

أ. د. أمين محمد القضاة و أ. د. شرف محمود القضاة

كلية الشريعة – الجامعة الأردنية

عمان – الأردن

drameen1@hotmail.com dsharaf951@yahoo.com

المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

جامعة الأزهر، عدد ١٢، سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

تمهيد

تعد الكتابة في مناهج المحدثين من الدراسات الحديثة في مجال الحديث وعلومه، إذ لو نظرنا في مصنفات الأقدمين فإننا لا نجد هذا الموضوع قائما بذاته تحت هذا الاسم.

وقد تطورت في عصرنا الدراسات المتعمقة في المناهج، وبخاصة الدراسات المتعلقة بمناهج مصادر الحديث النبوي، التي تعد المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه الدراسات الحديثة المتخصصة.

وقد نشرت في هذا العصر عشرات كتب الحديث الجامعة ومصنفاته الكبرى، التي كانت حصيلة جهود العلماء عبر عصور متلاحقة، إذ أنها تشكل فيما بينها اتصالا وثيقا، وتكاملا في مجال جمع الحديث الشريف.

ونظرا لاختلاف العصور، واختلاف الأمصار، تعددت المدارس الحديثية، وتعددت مناهجها في التصنيف، وذلك باختلاف القدرات والأهداف، فأصبحنا أمام أشكال متعددة وصور متنوعة من الإبداعات في مجال تصنيف الحديث.

من هنا رأينا – نحن الباحثَين – أن نقوم بدراسة منهج الإمام مسلم في صحيحه لتكون هذه الدراسة لبنة في بناء عظيم يسهم في تشييده علماء الحديث المتخصصون، وذلك بعدما لمسنا الحاجة إلى هذا لدى طلبة العلم والباحثين، حيث إن أكثر المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع متفرقة متناثرة في ثنايا الكتب، كما أن كثيرا منها ذكر بأحكام عامة وعبارات غير محددة.

وقد كان جل الاعتماد في هذا البحث على صحيح مسلم مباشرة – لا سيما المقدمة – مع الإفادة من بعض الكتابات المعاصرة في نطاق محدود، وذلك من خلال الإشارة إلى بعض الأفكار واللفتات المفيدة.

وقد جعلنا هذا البحث في سبعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف بالإمام مسلم (اسمه، نسبه، عائلته، مولده، نشأته، شيوخه، تلاميذه، رحلاته، مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، مصنفاته، وفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بصحيح مسلم (تسمية الكتاب، الباعث على تصنيفه، موضوعه، مقدمته وترتيبه، أقسام الحديث عند مسلم، عدد أحاديثه، رواته، أهم شروحه).

المطلب الثالث: أقسام الحديث عند مسلم وشروطه فيه.

١- أقسام الحديث عنده.

٢- شروط مسلم في صحيحه.

المطلب الرابع: منهج الإمام مسلم في صناعة الأسانيد.

أ- منهجه في الاختصار ومسالكه في ذلك (التحويل، الجمع بين الشيوخ، الإشارة إلى باقي الإسناد، والإشارة إلى باقي المتن).

ب- منهجه في التكرار وشروط ذلك.

جـ- منهجه في التفريق بين صيغ الأداء.

د- منهجه في التعريف باسم الراوي.

هـ- منهجه في رواية الصحف.

المطلب الخامس: منهجه إيراد متن الحديث.

أ- ذكر الطرق وتكرارها بحسب اختلاف المتون.

ب- الإشارة إلى متون الحديث الأخرى.

جـ- تحديد صاحب اللفظ.

المطلب السادس: منهجه في رواية الأحاديث غير المتصلة.

أ- الأحاديث المعلقة.

ب- الأحاديث المنقطعة.

المطلب السابع: ما وجه لمسلم من نقد والجواب عن ذلك.

المطلب الأول

التعريف بالإمام مسلم

اسمه ونسبه وعائلته:

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، وكنيته أبو الحسين.

ينسب إلى قبيلة بني قشير، وهي قبيلة من العرب معروفة (١)، ولذلك فهو عربي الأصل والنسب (٢)، وأما نسبته الأخرى فهي النيسابوري نسبة إلى بلده نيسابور، وهي إحدى بلدان خراسان، وهي الآن من مناطق إيران .

وقد نشأ الإمام مسلم في بيت علم وسعة، مما ساعده على الإقبال على العلم وهو صغير، والتفرغ له وهو كبير فقد ذكر الحاكم (٣) أن مسلما كان صاحب متجر في بلدته نيسابور، وكانت له مزارع في بعض نواحي نيسابور حيث كان معظم معاشه منها.

وأما وصفه فقد قال الحاكم: (سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: رأيت شيخا حسن الوجه والثياب، عليه رداء حسن، وعمامة قد أرخاها بين كتفيه، فقيل هذا مسلم، فتقدم أصحاب السلطان، فقالوا قد أمر أمير المؤمنين أن يكون مسلم بن الحجاج إمام المسلمين، فقدموه في الجامع، فكبر، وصلى بالناس (٤).

وقد ورد في وصفه أنه كان تام القامة، أبيض الرأس واللحية (٥).

وأما أسرته فلم يرد لذلك ذكر إلا ما روي عن الحاكم أنه قال (رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره (٦).

---

(١) انظر النووي – تهذيب الأسماء واللغات ٨٩/٢، المكتبة المنيرية، القاهرة.

(٢) النووي – مقدمة شرح مسلم – ص ١٠ وانظر أيضا: ابن الصلاح – صيانة صحيح مسلم – ص ٥٥، تحقيق د. موفق عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

(٣) الذهبي – سير أعلام النبلاء – /٥٧٠ (بتصرف)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤) المرجع السابق نفسه ص ٥٦٦.

(٥) المرجع السابق نفسه ص ٥٧٠.

مولده ونشأته:

ولد الإمام مسلم سنة ست ومائتين (٢٠٦) وقيل (٢٠٤) وقيل (٢٠٢) والأول أرجح حيث إن مسلما توفي سنة (٢٦١) اتفاقا ونص الحاكم على أنه كان ابن خمس وخمسين، فيكون مولده سنة ست ومائتين (٧). وقد بدأ بطلب العلم مبكرا، فكان أول سماعه سنة (٢١٨هـ) من يحيى بن يحيى التميمي (٨). ومن عدد آخر من شيوخ بلده.

رحلاته:

كانت أولى رحلاته سنة (٢٢٠هـ) إلى الحجاز، فقد حج وهو أمرد – كما يقول الذهبي – فسمع بمكة من القعنبي، ثم عاد إلى وطنه. وتذكر كتب التراجم أنه رحل بعد ذلك بسنوات قبل سنة (٢٣٠هـ) رحلة واسعة شاملة طاف فيها الأمصار الإسلامية، وأخذ العلم عن عدد كبير من الشيوخ في العراق والشام والحجاز ومصر وغيرها (٩). فحفظ من ذلك عددا كبيرا من الأحاديث حتى صار من الحفاظ المتقنين.

شيوخه:

أخذ الإمام مسلم عن عدد كبير من الشيوخ الذين لقيهم خلال رحلاته الواسعة، وقد شارك البخاري في كبار شيوخه مثل يحيى بن يحيى وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن الجعد، وكان من شيوخه كذلك الإمام أحمد بن حنبل، والإمام البخاري – ولم يخرج عنه في صحيحه لأنه أدرك شيوخ البخاري فأخذ عن كثير منهم مباشرة –، وأبو بكر بن شيبه – صاحب المصنف وغيرهم. وقد بلغ عدد شيوخه الذين أخرج عنهم في صحيحه مائتين وعشرين (٢٢٠) شيخا (١٠).

---

(٦) المرجع السابق نفسه ص ٥٧٠.

(٧) انظر: د. نور الدين عتر – الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين – ص ٤٢.

(٨) الذهبي – سير أعلام النبلاء – ص ٥٥٨.

(٩) انظر: المرجع السابق نفسه، والخطيب البغدادي – تاريخ بغداد ١٠٠/١٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(١٠) الذهبي – السير – ص ٥٦١.

تلاميذه:

لقد بلغت شهرة الإمام مسلم الآفاق في الحفظ والإتقان، وعلو الرواية، فأقبل عليه طلبة العلم، ورواة الحديث يسمعون منه، فكان منهم كثير من مشاهير هذا العلم، منهم الإمام أبو عيسى الترمذي، وابن أبي حاتم، وأبو بكر بن خزيمة، وعلي بن الحسن الهلالي – وهو أكبر منه – والحافظ أبو عوانة. وغيرهم كثير (١١).

مكانته العلمية:

احتل الإمام مسلم مكانة عالية بين علماء هذا الفن، فهو صنو البخاري، في الحفظ وقوة الذاكرة، وسعة العلم، يقول عنه النووي: (هو أحد أعلام هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان (١٢).

قال محمد بن بشار – شيخ البخاري –: (حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى (١٣).

مصنفاته:

كان للإمام مسلم باع طويل في التأليف بمختلف أنواع الحديث وعلومه، فقد ترك لنا عددا من هذه المصنفات منها: كتابه الصحيح، وكتاب السند الكبير على أسماء الرجال، وكتاب الجامع الكبير على الأبواب، وكتاب العلل، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب التمييز، وكتاب الوحدان، وكتاب الطبقات. وغيرها (١٤). إلا أن أكثر هذه الكتب قد فقدت، ولكن آثارها موجودة من خلال نقول العلماء الذين جاءوا بعده.

---

(١١) المرجع السابق ص ٥٦٢، وتاريخ بغداد ١٠١/١٣، وابن حجر – تهذيب التهذيب ١٢٦/١٠، حيدرآباد – الدكن – الهند.

(١٢) مقدمة شرح مسلم – ص ١٠.

(١٣) سير أعلام النبلاء – ص ٥٦٤.

(١٤) المرجع السابق نفسه ص ٥٧٩، ومقدمة شرح النووي علي مسلم ص ١٠.

وفاتـه:

توفي الإمام مسلم – رحمه الله – آخر شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين (٢٦١هـ) وهو ابن خمس وخمسين سنة ودفن بنيسابور، ويروى (١٥) أنه عقد لمسلم مجلس مذاكرة. فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار لا يدخل أحد منكم... وبقي طول ليله يبحث عن الحديث حتى وجده في الصباح.. وكان ذلك آخر أيامه – رحمه الله.

---

(١٥) سير أعلام النبلاء /٥٦٤.

المطلب الثاني

تعريف عام بصحيح مسلم

تسمية الكتاب:

اختلفت عبارات العلماء في التعبير عن كتاب مسلم وتسميته على ثلاثة آراء:

الأول: اسمه الجامع، فقد وردت عبارات بعض العلماء حين الفراغ من قراءة كتاب مسلم (قرأت بحمد الله جامع مسلم). وكذلك أورده صاحب كشف الظنون في حرف الجيم وعبر عنه بالجامع (١٦).

وواقع الكتاب أنه مرتب على الأبواب، وجامع لأبواب الدين كلها.

الثاني: اسمه المسند الصحيح، وقد أخذت هذه التسمية من قول الإمام مسلم نفسه فيما رواه الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم أنه قال: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة (١٧). ولم ترد هذه التسمية في مقدمة مسلم لصحيحه، ولا في غيرها من المواضع.

ومعنى المسند في هذا الموضع هو الحديث المتصل (ذو الإسناد) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.. وهذا واقع كتاب مسلم.

الثالث: اسمه الصحيح، وينسب إلى صاحبه فيقال: صحيح مسلم، وهذه هي التسمية المشهورة بين الناس. وغالبا ما يعبر العلماء عنها في كتبهم. وهذا هو واقع كتاب مسلم فهو صحيح بلا خلاف يعتد به بين أهل الحديث. وسنتعرض لهذا في حينه إن شاء الله.

---

(١٦) صديق حسن خان – الحطة في ذكر الصحاح الستة – ص ٦٧، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار عمار، الأردن.

(١٧) مقدمة النووي في شرح مسلم – ص ١٥.

الباعث على تصنيفه:

لقد صرح الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بذلك (١٨)، ويفهم من كلامه أنه استجاب لطلب بعض أصحابه، فوضع هذا الكتاب ليكون بين أيدي الناس حتى يصونهم عن القُصاص وجهلة المتصوفة، الذين كانوا يشغلون الناس بالمناكير، والأساطير، ويتركون الأخبار الصحيحة المشهورة. فقد أراد مسلم – رحمه الله – أن يحارب الخطأ بإيجاد الصواب بدلا منه.

وقد وافق هذا رغبة عند الإمام مسلم بجمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشتملة على أحكام الدين وسننه، بحيث يضعها بين يدي العلماء ليسهل عليهم الرجوع إليها والاستدلال بها في مسائل الفقه والأحكام الشرعية.

ويبدو أن صحيح البخاري في نظر مسلم لم يكن يفي بهذا الغرض، وذلك لتفريقه الحديث على أبواب متعددة في صحيحه، مما يجعل الكشف عنه صعبا وبخاصة عند محاولة التعرف على الروايات المتعددة لأجل المقارنة. ولذلك كان منهج مسلم – كما سنرى – وضع جميع طرق الحديث عنده في مكان واحد، ولا شك أن هذا يسهل على الباحث كثيرا.

وهذا يؤكد أن العلوم إنما تنشأ نتيجة الحاجة البشرية إليها، فكلما جدت الحاجة لأمر نهض من العلماء المتخصصين من يقوم بهذه المهمة، ويسد هذه الحاجة.

موضوع الكتاب:

إن الموضوع العام للمصنفات في الحديث هو جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن الهدف الذي يريده المصنف، والأمر الذي يركز عليه بالدرجة الأولى هو الذي يمكن أن يكشف عن موضوع الكتاب.

١– **الحديث الصحيح:** فقد كان الموضوع الأول الذي أراد أن يضمنه كتابه هو ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا هو واقع الكتاب فإن كل ما فيه صحيح. كما صرح هو بذلك، وكما نص العلماء أيضا على هذا فوافقوا مسلما على هذا الحكم.

٢– **الفقه:** لقد ظهر اعتناء الإمام مسلم بأمور الفقه – بالمعنى العام – من خلال الأمور التالية:

---

(١٨) مقدمة مسلم لصحيحه ص ٤٥–٤٩ – بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

أ- ترتيب كتابه على الأبواب كما هو معلوم، بل وعلى رؤوس المسائل كما تبين لنا من خلال تتبعنا للترتيب الدقيق للأحاديث، وكأنه بهذا يجمع الأحاديث الواردة في مسائل الفقه حتى يمكن العلماء من الاستنباط والاستدلال. وهذا يدل على دقة في فهم المتون، والأحكام الشرعية.

ب- إيراد الروايات المتعددة المشتملة على ألفاظ مختلفة، أو المتضمنة زيادات. قد تفيد العلماء كذلك، وتجعل أمر الاجتهاد والنظر في الأدلة ميسورا.

٣- **الصناعة الإسنادية:** وهذا هو الغالب في موضوع الكتاب، فقد برزت عناية مسلم بصناعة الأسانيد، فعني بها من حيث الترتيب، وجمع الطرق، وجمع الشيوخ وتحويل الأسانيد، بحيث استطاع أن يجمع بين الاختصار والاستيعاب بطريقة فنية مبتكرة - كما سنرى ذلك في منهجه - وعني كذلك بالمتابعات والشواهد، وتضمين الصحف وغير ذلك من فنون هذا العلم.

٤- **علوم الحديث:** وقد ظهر هذا جليا من خلال مقدمته التي احتوت على عدد كبير من مسائل هذا العلم، وكذلك منهجه في التفريق بين صيغ الأداء، ومنهجه في الرواية المشتملة على العنعنة وغير ذلك.

ويمكن أن نلخص موضوع صحيح مسلم بجملة واحدة فنقول: (إن موضوعه هو الصناعة الحديثية سندا ومتنا).

مقدمته وترتيبه:

لقد برع الإمام مسلم في ترتيب كتابه، بحيث ظهر من خلال ذلك، اتباعه منهجا علميا سليما، وفق ترتيب منطقي دقيق، ويعبر هو نفسه عن هذه المنهجية بقوله (ما وضعت شيئا في كتابي إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة (١٩). وقد ظهر ترتيب مسلم لكتابه من خلال ما يلي:

أ- ترتيب موضوعات كتابه وفق العناوين الرئيسية لأمور الإسلام، بنسق دقيق، حيث بدأ بكتاب الإيمان، على اعتبار أن الإيمان هو أصل قبول العمل، وعليه يبنى، ثم ختم كتابه بكتاب التفسير. وقد بلغ عدد كتبه (٥٤) كتابا.

---

(١٩) القاضي عياض، إكمال المعلم - ص ٣، تحقيق د. الحسين بن محمد شواط، الرياض.

ب- ترتيب أبواب كل كتاب على الأبواب ترتيبا دقيقا محكما، فهو وإن لم يترجم لهذه الأبواب، إلا أنها كانت مرتبة مما سهل على من بعده (٢٠) وضع تراجم لهذه الأبواب، دون إخلال بترتيب الأحاديث.

ج- ترتيب الأحاديث ضمن الباب الواحد، فقد بدأ مسلم في كل باب بالحديث الأصل، وهذا لا يكون راويه - في الغالب - إلا من أهل الطبقة الأولى، وهو أقوى الأحاديث عنده في الباب - ثم يضع بعده الأحاديث الأخرى التي قد تكون مثله أو أقل منه رتبة.

د- ترتيب الأحاديث بحسب الألفاظ، حيث يذكر الأحاديث التي تتضمن أتم الروايات وأكثرها دلالة على المعنى، ثم يتبعها بالروايات الأخرى على سبيل المتابعات والشواهد، مع بيان زياداتها، واختلاف ألفاظها، كل ذلك وفق نسق دقيق ومنهج منظم.

عدد أحاديث الصحيح:

وردت عبارات عن المتقدمين كابن الصلاح والنووي وغيرهما أن عدد أحاديث صحيح مسلم أربعة آلاف حديث من غير المكرر، وعشرة آلاف حديث بالمكرر. ويبدو أن هذا العدد تقريبي وليس دقيقا.

وبعد ظهور الطبعات المحققة والمرقمة لصحيح الإمام مسلم، فإن الخوض التقريبي في هذا لا يجدي، وقد تبين بعد حصر العدد بشكل دقيق أن عدد أحاديث الصحيح بدون المكرر هو (٣٠٣٣) ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثون حديثا. وذلك بحسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

وقد ورد عن الإمام مسلم أنه قال: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة) (٢١). وقد ورد عنه أنه قال: ليس كل شيء صحيح عندي وضعته هاهنا (٢٢).. وقد استغرق في تصنيف كتابه حوالي ست عشرة سنة.

رواتـه:

روى الصحيح عن الإمام مسلم عدد من العلماء من تلاميذه، ومن أشهر هؤلاء الرواة:

---

(٢٠) أشهر من وضع التراجم لصحيح مسلم هو النووي في المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.

(٢١) انظر مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم - ص ١٥.

(٢٢) المرجع السابق نفسه ص ١٦.

أ- رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان (ت ٣٠٨هـ). فقد روى الصحيح عن الإمام مسلم، وهذه الرواية هي المشهورة والمنتشرة في بلادنا منذ زمن بعيد كما قال النووي (٢٣).

ب- رواية أحمد بن علي القلانسي وهي الرواية المنتشرة في بلاد المغرب العربي(٢٤).

شروحه:

لقد اعتنى علماء المسلمين بصحيح مسلم عناية فائقة، تتناسب مع مكانته بين كتب السنة، وأهميته بين الناس. وكان من اعتنائهم به أن عكفوا على شرحه، وبيان قضاياه في جميع مجالات الحديث مما يحتاج إليه، من حيث ضبط الألفاظ، وتفسير الغريب، وبيان اختلاف الروايات، وإعراب، واستنباطات فقهية، وفوائد متعددة أخرى. ومن أهم هذه الشروح وأشهرها:

١- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج - للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). وهو شرح قيم مطبوع بذيل الصحيح في ثمانية عشر جزءا، كل جزأين أو ثلاثة منها بمجلد واحد. وهو أكثر هذه الشروح انتشارا في بلاد المشرق.

٢- المعلم بفوائد مسلم - لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت ٥٣٦هـ) وهو من علماء المغرب العربي، مالكي المذهب، وقد اعتنى بكتابه هذا عناية فائقة في مجال إبراز فوائد الحديث، وفصل في إزالة ما يبدو فيه إشكال في بعض الأحاديث أو تعارض حسب الظاهر، ولذلك فهو يعد من مراجع (مختلف الحديث) وحرر بعض المسائل الفقهية، ولكن صدرت منه بعض الاستنباطات الغريبة، والآراء الشاذة، انتقده العلماء فيها. وهو شرح مشهور في المغرب أكثر من شهرته في بلادنا. وقد طبع في ثلاثة مجلدات بدار الغرب الإسلامي، وبتحقيق الشيخ الشاذلي النيفر.

٣- إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم - للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (ت ٥٤٤هـ) وقد أكمل فيه شرح المازري، وتعقبه في كثير من المسائل، فهو ابن المذهب، وله تعليقات مفيدة وبخاصة في مجال الفقه والأحكام الشرعية. ولا يزال مخطوطا، وتوجد منه نسخ خطية في بعض المكتبات.

٤- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج - لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). وقد ذكر له مقدمة مفيدة بين فيها شرط مسلم ومصطلحه وبعض قضايا الرواة.

---

(٢٣) المرجع السابق نفسه ص ١١.

(٢٤) ذكره ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص ١٠٩.

وهو شرح لطيف مختصر. اعتنى فيه بضبط الألفاظ وتفسير الغريب، وبيان وجوه الإعراب وقضايا البلاغة. وقد طبع في القاهرة في ستة مجلدات.

المطلب الثالث

أقسام الحديث عند مسلم وشروطه فيه

١- أقسام الحديث:

نص الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (٢٤) أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، وهم من أهل الاستقامة في الحديث.

القسم الثاني: ما رواه المستورون المعروفون بالصدق ولكنهم متوسطون في الحفظ والإتقان.

القسم الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون ومن يغلب على حديثه المنكر.

وقد صرح الإمام مسلم بعد ذكره لهذه الأقسام أنه يبدأ بذكر أحاديث القسم الأول، ثم يتبعه بأحاديث القسم الثاني، وأما أحاديث الصنف الثالث فإنه لا يعرج عليها، ولا يتشاغل بتخريج حديثهم.

ومع هذا التصريح فقد اختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم على النحو التالي:

رأي الحاكم والبيهقي (٢٥): أن الإمام مسلما كان يريد أن يصنف في أحاديث الأصناف الثلاثة، فشرع في أحاديث الصنف الأول، فعاجلته المنية قبل أن يخرج القسم الثاني وبناء على هذا الرأي فإن أحاديث الصحيح، هي أحاديث القسم الأول.

رأي القاضي عياض: أن مسلما، قد أخرج أحاديث القسم الأول، ثم أتبع ذلك بأحاديث القسم الثاني على سبيل المتابعات والشواهد، ثم ذكر أخيرا بعض أحاديث الطبقة الثالثة. وبذلك أتى بأحاديث الأقسام الثلاثة (٢٦). ولكنه طرح أحاديث طبقة رابعة وهم من اتفق الأكثر على تهمته ونكارة حديثه.

---

(٢٤) انظر نص مسلم في المقدمة ص ٥٠.

(٢٥) انظر: مقدمة النووي على مسلم – ص ٢٣.

(٢٦) المرجع السابق نفسه ص ٢٣.

رأي ابن سفيان صاحب مسلم: أن مسلما صنف ثلاثة كتب، جعل في كل كتاب منها أحاديث قسم من هذه الأقسام. وصحيح مسلم هو الأول منها. وبناء على ذلك فإن للإمام مسلم كتابان آخران. وهذا لم يقل به أحد غير ابن سفيان.

ولكن إذا رجعنا إلى واقع صحيح مسلم الذي بين أيدينا فإننا نلاحظ أنه قد أخرج أحاديث القسم الأول في بداية كل باب ثم أتبعه بأحاديث من نفس الدرجة أو من أحاديث الصنف الثاني على سبيل المتابعات والشواهد.

أما الصنف الثالث فليس لهم وجود إلا نادرا، وقد كان الإمام مسلم يأتي بأحاديثهم: إما لأن رواياتهم عالية، مثل بعض أحاديث سويد بن سعيد أو أن في روايته زيادة وقد شارك الثقات في بعض ما رواه (٢٧)، فيذكر حديثهم لهذه الفائدة في الزيادة.

ومع ذلك فقد كان الإمام مسلم يحرص دائما على أن يأتي بروايات أخرى تؤيد روايات هذا النوع. والله أعلم.

٢- شروط مسلم في صحيحه:

لم ينص الإمام مسلم صراحة على شروطه، ولكنه أشار إلى بعض هذه الشروط، وذكر العلماء بعضها من خلال منهجه في الصحيح ومن ذلك:

أ- أن يكون الحديث صحيحا، مستوفيا جميع شروط الحديث الصحيح، وإلى هذا الشرط أشار ابن الصلاح بقوله (٢٨):(شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ والعلة.. وهذا حد الصحيح). أي تعريف الصحيح وواقع كتاب مسلم يشهد له بتوفر هذا الشرط.

ب- أن يكون رجال الإسناد من الطبقة الأولى والثانية (٢٩)، وأما الطبقة الثالثة فكان مسلم يروي عن رجالها انتقاء، وهو بهذا يختلف عن البخاري الذي كان يروي عن رجال الطبقة الأولى،

---

(٢٧) من كلام مسلم في مقدمته ص ٥٨.

(٢٨) ابن الصلاح – علوم الحديث، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، وانظر مقدمة شرح النووي علي مسلم ص ١٥.

(٢٩) د. أمين القضاة ود. شرف القضاة، قياس شرط البخاري في الطبقات، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، سنة ١٩٩٤م.

وأحيانا ينزل إلى الثانية فيأخذ منها انتقاء. وإلى هذا الشرط أشار الحازمي (٣٠) حيث قال: (.. وقد يخرج البخاري عن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة..) وقد صرح الإمام مسلم نفسه بهذا في مقدمته، حينما ذكر الأقسام الثلاثة التي سبق ذكرها.

جـ- اشترط الإمام مسلم في الحديث المعنعن (الذي يرويه الراوي عمن فوقه بصيغة عن) حتى يعده متصلا أن يتعاصر الراويان. واكتفى بذلك بل إنه قد انتقد من يشترط في ذلك ثبوت اللقاء. وهذا الشرط يوضح فرقا آخر في الشروط بين مسلم والبخاري الذي يشترط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة كما هو معروف.

د- ذكر بعض العلماء أن مسلما اشترط في الحديث حتى يخرجه في صحيحه أن يكون مجمعا عليه، واستنبطوا ذلك من قوله (ليس كل شيء صحيح عندي وضعته هاهنا، وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه).

وقد أثار هذا الأمر إشكالا لدى العلماء. فهل شرط مسلم أن لا يخرج الحديث إلا إذا كان مجمعا عليه فعلا ؟! فإن واقع صحيح مسلم لا يوافق هذا فإن كثيرا من الأحاديث عنده قد اختلف فيها كما يقول النووي (٣١). والجواب على ذلك من وجهين كما نقل عن الحاكم:

الأول: أن مسلما لم يضع في صحيحه حديثا إلا إذا توفرت فيه شروط الحديث الخمسة المجمع عليها من وجهة نظره - (الاتصال - العدالة - تمام الضبط- عدم الشذوذ- عدم العلة القادحة). وذلك بنظر الإمام مسلم نفسه أي أن هذه الشروط الخمسة في نظر مسلم- موجودة في الحديث الذي يخرجه ولا يمنع ذلك مخالفة بعضهم في عدم توفرها في ذلك الحديث.

الثاني: أنه أراد أنه لم يضع في كتابه الحديث الذي اختلف الثقات في متنه أو سنده، وليس مراده ما كان اختلافهم في توثيق بعض رواته.

---

(٣٠) الحازمي، شروط الأئمة الخمسة ص ٦١، بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري، مكتبة عاطف، القاهرة.

(٣١) مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم ص ١٦.

المطلب الرابع

منهج الإمام مسلم في صناعة الأسانيد

من المعروف أن صحيح مسلم قد تميز بحسن ترتيبه، ودقة تحريه في الروايات، وحسن الصيغة الإسنادية، من حيث تلخيص الطرق واختصارها بطريقة فنية مبتكرة، وفق منهج دقيق على النحو التالي:

أ- منهجه في الاختصار:

لقد استطاع مسلم أن يجمع بين الاستيعاب والاختصار من خلال التزامه بعدد من المسالك الفنية وهذه المسالك هي:

* **المسلك الأول:** التحويل(٣٢): وهو وضع حرف (ح) عند التحول من إسناد إلى إسناد آخر، وهدف مسلم من ذلك هو الاختصار، وقد أكثر من هذا المسلك في صحيحه بحيث لا يخلو كتاب من كتب صحيحه من وجود أحاديث فيها تحويل. وقد بلغ عدد الأحاديث التي ورد فيها تحويل في صحيح مسلم (١٢٣٦) ألفا ومائتين وستة وثلاثين حديثا(٣٣).

وكان من منهج مسلم في ذلك أنه يكرر ذلك في الحديث الواحد مرتين وأكثر، حتى إنه بلغ عددها في أحد الأحاديث تسع مرات(٣٤).

مثال: قال مسلم(٣٥): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة **ح** وحدثنا ابن نمير حدثنا أبي **ح** وحدثنا أبو كريب حدثنا ابن إدريس كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد **ح** وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي – واللفظ له– حدثنا معتمر عن إسماعيل قال سمعت قيسا يروي عن أبي مسعود قال: أشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده ألا إن الإيمان هاهنا... الحديث فهنا نلاحظ كيف أن مسلما قد جمع بين أربعة أحاديث كلها في سياق واحد فوضع حرف **ح** ثلاث مرات.

---

(٣٢) هو الانتقال من سند من أسانيد الحديث إلى سند آخر يلتقي معه.

(٣٣) لقد تم إحصاء ذلك – بحث أعده د. أمين القضاة – سينشر قريبا بإذن الله.

(٣٤) كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها، حديث رقم ١٦٨٦.

(٣٥) كتاب الإيمان – باب تفاضل أهل الإيمان– ٢٩/١ – حديث رقم ٥١.

* **المسلك الثاني:** الجمع بين الشيوخ: وذلك بأن يسمع مسلم الحديث عن شيخين أو أكثر من شيوخه ويلتقون جميعا عند من فوقهم (شيخ شيخه) فكان يذكرهم جميعا فيعطف الثاني على الأول والثالث عليهما وهكذا... ثم يذكر بقية الإسناد وفق منهجه المعتاد. فيكون بذلك قد جمع بين روايتين أو أكثر في سياق واحد. ولا يخفى مقدار الاختصار الذي يحققه من ذلك.

مثال: قال مسلم (٣٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن علي بن مدرك عن أبي زرعة عن خرشة عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة... الخ الحديث) فنلاحظ هنا كيف أن مسلما قد جمع بين ثلاثة من شيوخه في نسق واحد. وبذلك اختصر ذكر ثلاث روايات بأسانيدها ومتونها فجعلها في سياق واحد، بهدف الاختصار.

* **المسلك الثالث:** الإشارة إلى باقي الإسناد: وذلك بأن يروي الحديث بتمامه سندا ومتنا ثم يتبعه برواية أخرى تلتقي مع الرواية الأولى فكان مسلم يسوق هذه الرواية الأخرى إلى نقطة الالتقاء ثم يشير إلى بقية السند اختصارا. ولا يفعل ذلك إلا إذا لم يكن في السند فائدة جديدة، كاختلاف صيغ الأداء ونحوها.

مثال: قال مسلم (٣٧): حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن الهاد عن سعد بن إبراهيم عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من الكبائر شتم الرجل والديه.... الحديث)...

ثم قال مسلم: وحدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم **بهذا الإسناد.**

فنلاحظ هنا كيف إن الإمام مسلما اكتفى في الإسناد الثاني بالإشارة إلى بقيته حينما وصل إلى نقطة الالتقاء مع السند الأول وهو سعد بن إبراهيم. وهدفه أيضا الاختصار.

* **المسلك الرابع:** الإشارة إلى باقي المتن: وذلك بأن يذكر مسلم الحديث بسنده ومتنه كاملا، ثم يتبعه برواية أخرى من طريق ثانية، فكان إذا ذكر إسناد الرواية الثانية، يكتفي بالإشارة إلى المتن، دون أن يذكره ولا يفعل ذلك إلا إذا كان المتن في الروايتين واحدا دون فرق يذكر.

---

(٣٦) كتاب الإيمان – باب تحريم إسبال الإزار – ١٠٢/١ – حديث رقم ١٠٦.

(٣٧) كتاب الإيمان – باب بيان الكبائر ٩٢/١ – حديث رقم ٩٠.

مثال: قال مسلم (٣٨): حدثنا محمد بن المثنى حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن ذكوان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد.

ثم قال: وحدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة رفعه قال: لا يزني الزاني **ثم ذكر بمثل حديث شعبة.**

فنلاحظ هنا كيف أنه لم يذكر متن الحديث مرة ثانية وإنما اكتفى بالإشارة إليه فقط، وذلك بهدف الاختصار أيضا.

ب- منهجه في التكرار:

لقد كان من منهج مسلم تكرار الأحاديث في صحيحه، فقد كان يكرر الحديث مرتين أو ثلاثا أو أكثر، وقد التزم في ذلك منهجا دقيقا مفيدا ومن ذلك:

* أنه لم يكن يكرر الحديث إلا إذا كانت الطريق الأخرى مشتملة على فائدة في السند أو في المتن أو فيهما معا. وهي في الغالب ذات الفوائد التي كان يقصد إلى تحقيقها البخاري في التكرار، فمسلم هو تلميذ البخاري، ولا غرابة أن يتأثر بمنهجه ويستفيد منه. وهذه الفوائد مثل، تعدد الطرق، وإخراج الحديث عن حد الغرابة، واشتماله على زيادات في المتن أو ألفاظ مختلفة أو غير ذلك.

* التزم مسلم بتكرار الحديث في موضع واحد في صحيحه، حتى لو كان الحديث مشتملا على أكثر من حكم فقهي، فإنه يذكره في ألصق المواضع به، ولا يكرره في موضع آخر، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا نادرا.

ولا تخفى فائدة هذا المنهج، ومدى تسهيل الأمر على الباحث، وبخاصة حين الحاجة إلى مقارنة الروايات ومعرفة الفروق بينها سواء في الإسناد أم في المتن. وهو بهذا يختلف عن منهج البخاري الذي يكرر الحديث في أكثر من باب واحد.

---

(٣٨) كتاب الإيمان – باب نقصان الإيمان بالمعاصي – ٧٧/١ – حديث رقم ٥٧.

جـ- منهجه في التفريق بين صيغتي الأداء (حدثنا وأخبرنا): حيث أن كلا منهما تدل على طريق من طرق التحمل. فالأولى تدل على السماع، والثانية تدل على العرض. فقد اختلف العلماء في جواز إطلاق إحداهما على الأخرى إلى ثلاثة مذاهب (٣٩):

المذهب الأول: أنه لا يجوز إطلاق حدثنا على ما قرئ على الشيخ (العرض) ولا إطلاق أخبرنا على ما سمع من لفظ الشيخ، فكل واحدة تختلف عن الأخرى. وهذا هو مذهب مسلم والشافعي والجمهور من أهل العلم.

المذهب الثاني: أنه لا فرق بين الصيغتين، فيجوز استعمال كل منهما مكان الأخرى. وهو مذهب البخاري. والزهري ومالك وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.

المذهب الثالث: لا يجوز إطلاق الصيغتين على القراءة (العرض) بل يجب أن يقال قرأت على الشيخ، أو قرئ على الشيخ وأنا أسمع. وأما حدثنا وأخبرنا فتطلق كل منهما على ما سمع من لفظ الشيخ فقط. وهو مذهب ابن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهما (٤٠).

ومن هنا كان منهج الإمام مسلم التفريق بينهما. وذلك إذا روى الحديث عن اثنين من شيوخه فأكثر، واختلفت عباراتهم في صيغ الأداء كان يصرح بهذا الاختلاف، فينسب كل لفظ لصاحبه، فيخرج بذلك من الخلاف. وهذا يدل على مدى دقته في صناعة الأسانيد.

مثال ذلك: قال مسلم في كتاب الأشربة (٤١):

حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، واسحق بن إبراهيم، قال أبو بكر وأبو كريب **حدثنا** وقال الآخران **أخبرنا** أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة.

---

(٣٩) ابن الصلاح – علوم الحديث ١٣٨.

(٤٠) انظر مقدمة النووي على شرح مسلم ص٢١.

(٤١) باب فضيلة المواساة ١٦٣٠/٣ – حديث رقم ٢٠٥٩.

د- منهجه في التعريف باسم الراوي:

وذلك إذا ذُكر في الإسناد راو دون ذكر اسم أبيه أو نسبته، بحيث يمكن أن يحصل لبس لدى القارئ في تحديد ذلك الراوي. فيعرف الإمام مسلم بهذا الراوي بحيث يفهم أن هذا التعريف من عند مسلم وليس من عبارة شيخه. وذلك حتى لا ينسب لشيخه كلاما لم يقله.

مثال ذلك: قال مسلم في كتاب الأشربة:

حدثنا يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب وابن حجر، قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخران حدثنا إسماعيل - **وهو ابن جعفر** - عن شريك - **وهو ابن أبي نمر** - عن عبد الله بن أبي عتيق عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن في عجوة العالية شفاء، وإنها ترياق أول البكرة.

فهنا نلاحظ كيف أن شيخه قال حدثنا إسماعيل عن شريك - ولم ينسبهما ولم يعرف بهما، فأضاف مسلم عبارة (وهو ابن جعفر) بعد إسماعيل. وعبارة (وهو ابن أبي نمر) بعد شريك.

وهذا يدل على مدى دقة الإمام مسلم وأمانته في الالتزام التام بما سمعه من شيخه، فلا يضيف حرفا واحدا، إلا بما يشعر أنه إضافة من عنده هو.

هـ- منهجه في إخراج حديث واحد من صحيفة مروية كلها بإسناد واحد:

وذلك كصحيفة همام بن منبه، التي ضمت مائة وثمانية وثلاثين حديثا، ولكنها مروية كلها بسند واحد ذكر في أول الصحيفة، ولم يجدد السند في أول كل حديث.

فكان الإمام مسلم إذا أراد أن يفرد حديثا منها - غير الأول - لا يركب ذلك الإسناد لذلك الحديث، بحيث يوهم أنه له على وجه الخصوص، وإنما كان يأتي بعبارة تدل على أنه حديث مروي ضمن مجموعة من الأحاديث ليس لها إلا سند واحد. وهذا يدل على مدى تحريه واحتياطه، وإتقانه - رحمه الله.

مثال: قول مسلم (٤٢): حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **فذكر أحاديث منها:** وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما رجل يتبختر في بردين... الحديث)

---

(٤٢) كتاب اللباس والزينة - باب تحريم التبختر في المشي ١٦٥٤/٣ - حديث رقم ٢٠٨٨.

فنلاحظ هنا أنه أشار إلى ذلك بعبارته الخاصة وهي (فذكر أحاديث منها) وهو إشعار منه بهذا الواقع.

وهكذا نجده – رحمه الله – غاية في الدقة والاحتياط، يتسم دائما بالأمانة في النقل، فكان يبتكر من المناهج ما يحافظ به على هذه الصفة، وفي الوقت ذاته يسوق الروايات على وجه واضح بين، لا يشكل على القارىء، ولا يجعله عرضة للوهم والخطأ.

المطلب الخامس

مناهج مسلم في متون الحديث

لم يكن اهتمام مسلم بصناعة الأسانيد وإبداعه فيها صارفا له عن العناية بأمور الفقه، وقضايا المتون، فقد كان له جهد طيب في هذا المجال، وفق منهج دقيق منظم، مما أضفى على كتابه طابعا حسنا وقيمة علمية كبيرة. ومن أهم مناهجه في هذا المجال ما يلي:

أ- ذكر الطرق وتكرارها بحسب اختلاف المتون:

وذلك أنه كان يكرر متن الحديث بتمامه إذا كان فيه زيادة في الألفاظ، أو اختلاف بين، بحيث يؤدي إلى فوائد جديدة. وكان منهجه في هذا أن يبدأ بالرواية الأتم، ثم يتبعها بالروايات الأخرى.

وهدفه من هذا أن يضع أمام القارئ جميع الألفاظ الواردة حتى لا يفوته شيء من معانيها وفوائدها الفقهية.

مثال ذلك قول مسلم (٤٣): حدثني حرملة بن يحيى أخبرنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال: (لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا عم قل لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله. فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه، ويعيد له تلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب. وأبى أن يقول لا إله إلا الله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك. فأنزل الله عز وجل، (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) (٤٤) وأنزل الله تعالى في أبي طالب فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنك لا تهدي من أحببت، ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين) (٤٥).

---

(٤٣) كتاب الإيمان – باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت – ٥٤/١ – حديث رقم ٢٤.

(٤٤) سورة التوبة – ١١٣.

(٤٥) سورة القصص – ٥٦.

ثم قال مسلم: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر ح وحدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد قالا حدثنا يعقوب وهو ابن إبراهيم بن سعد قال حدثني أبي عن صالح كلاهما عن الزهري بهذا الإسناد مثله، غير أن حديث صالح انتهى عند قوله: فأنزل الله عز وجل فيه، ولم يذكر الآيتين، وقال في حديثه: ويعودان في تلك المقالة. وفي حديث معمر مكان هذه الكلمة: فلم يزالا به.

ثم ذكر حديثا آخر بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمه: قل لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة، قال: لولا أن تعيرني قريش، يقولون إنما حمله على ذلك الجزع، لأقررت بها عينك. فأنزل الله: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) أ. هـ.

فنلاحظ هنا كيف أن مسلما ذكر عددا من الروايات، كل رواية فيها زيادة على الأخرى، وتحمل معنى جديدا.

ب – الإشارة إلى المتون الأخرى، وتحديد الزيادات والفوائد:

وذلك بأن يذكر الحديث بتمامه، ثم يتبعه بروايات أخرى لا يذكر متونها، وإنما يكتفي بالإشارة إلى الاختلافات بين هذه المتون.

مثال ذلك ما رواه مسلم (٤٦) بسنده عن البراء بن عازب يقول: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع. أمرنا بعيادة المريض، واتباع الجنازة، وتشميت العاطس، وإبرار القسم أو المقسم، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي وإفشاء السلام. ونهانا عن خواتيم أو تختم بالذهب، وعن شرب بالفضة، وعن المياثر وعن القسي، وعن لبس الحرير والإستبرق والديباج.

ثم ذكر حديثا أخر بهذا الإسناد مثله. وقال: إلا قوله: وإبرار القسم أو المقسم فإنه لم يذكر هذا الحرف في الحديث، وجعل مكانه (وإنشاد الضالة).

ثم ذكر في رواية ثالثة وقال فيها: (وزاد في الحديث وعن الشرب في الفضة فإنه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة).

ثم ذكر رواية رابعة وقال فيها: (... بإسنادهم ومعنى حديثهم إلا قوله وإفشاء السلام، فإنه قال بدلها: ورد السلام. وقال: ونهانا عن خاتم الذهب، أو حلقه الذهب).

---

(٤٦) كتاب اللباس والزينة – باب تحريم استعمال إناء الذهب – ١٦٣٥/٣ – حديث رقم ٢٠٦٦.

فنلاحظ هنا كيف أن مسلما قد ذكر الرواية الأولى بتمامها، ثم ذكر ثلاثة أسانيد ولم يذكر متونها، إلا أنه أشار إلى الاختلافات والزيادات في هذه الروايات الأخرى.

حـ – تحديد صاحب اللفظ حينما تختلف الألفاظ بين الرواة:

وهذا يدل على دقة مسلم في الرواية. وفقهه ودقة ملاحظته. ويفيد هذا في ترجيح أحد اللفظين حين الاختلاف وتعذر الجمع بينهما.

مثال ذلك قول مسلم (٤٧): حدثنا أبو الطاهر وحرملة بن يحيى (واللفظ لأبي الطاهر) قالا أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس قال ابن شهاب حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا عدوى ولا صفر ولا هامة) فقال أعرابي يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيجيء البعير الأجرب فيدخل فيها فيجربها كلها. قال فمن أعدى الأول ؟.

ثم ذكر مسلم بعد ذلك عددا كبيرا من الروايات بأسانيد متصلة لكن ألفاظ رواتها تختلف أحيانا. ومنها (لا عدوى ولا هامة ولا نوء ولا صفر) ومنها: (لا عدوى ولا طيرة ولا غول.)

فنلاحظ هنا كيف ينسب اللفظ لصاحبه، وينبه إلى الاختلاف في الألفاظ. وفي ذلك من الفوائد الفقهية الشيء الكثير. وقد لا يدرك هذا إلا ذو نظر ثاقب وبصيرة فقهية عظيمة.

---

(٤٧) كتاب السلام – باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر – ١٧٤٢/٤ – حديث رقم ٢٢٢٠.

المطلب السادس

منهج مسلم في رواية الأحاديث غير المتصلة

مما لا شك فيه أن بعض أحاديث مسلم غير متصلة، ويقصد بها ثلاثة أنواع وهي: المعلقات، والموقوفات والمقطوعات. وقد يتراءى لبعض الناس أن وجود هذا النوع من الأحاديث ينفي الحكم على أحاديث مسلم بالصحة ذلك أن الاتصال شرط من شروط الصحيح. وهذه الأنواع ليست بمتصلة والجواب عن ذلك من وجوه:

أولا: فيما يتعلق بالمعلقات:

فقد وردت في صحيح مسلم بعض الأحاديث التي صورتها صورة المعلق، ولكن العلماء ناقشوا هذا، وخير من ناقش ذلك أبو عمرو بن الصلاح حيث قال (٤٨):

" وقع في صحيحي البخاري ومسلم ما صورته صورة المنقطع... ويسمى هذا النوع تعليقا... وهو في كتاب مسلم قليل، وقد ذكر الحافظ أبو علي الغساني أن ذلك في أربعة عشر موضعا " (٤٩).

ولكن الذي يرجع إلى هذه الأحاديث يجد أن حديثا واحدا يمكن أن يسمى معلقا وهو قوله:

وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن يسار عن عمير مولى ابن عباس أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري فقال أبو الجهم: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل، فلقيه رجل... الحديث (٥٠). فهذا هو الحديث الوحيد الذي لم يذكره متصلا.

---

(٤٨) انظر: ابن الصلاح – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط – ص ٧٦-٨٤ (بتصرف) وانظر: النووي – مقدمة شرح صحيح مسلم ص ١٦-١٩.

(٤٩) ذكر الدكتور نور الدين عتر أنها سبعة عشر حديثا. انظر الإمام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين– ص٩٠.

(٥٠) كتاب الحيض – باب التيمم ٢٨١/١، حديث رقم ٣٦٩.

وأما سائر الأحاديث فان صورتها صورة التعليق وهي ليست تعليقا وذلك لسببين:

الأول: أنها من نوع المبهمات، وذلك أن مسلما كان يقول فيها حدثنا صاحب لنا، أو حُدثت عن فلان، أو حدثني من سمع فلانا، وهكذا. فهذا من الإبهام وقد يكون لمسلم عذره في ذلك.

الثاني: أن مسلما قد أورد هذه الأحاديث على سبيل المتابعة والاستشهاد فقد ذكر هذه الأحاديث جميعا متصلة من جهة أخرى في صحيحه (٥١).

ثانيا: الموقوفات والمقطوعات:

وجد في صحيح مسلم أحاديث قليلة لم ترفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهي إما موقوفة على بعض الصحابة، أو مقطوعة من أقوال التابعين، ويلاحظ في هذا النوع ما يلي:

أ – أن معظم هذه الأحاديث ذكرها مسلم في مقدمة صحيحه – التي لا تعد من الصحيح اصطلاحا– وذلك حين ذكر بعض القضايا المتعلقة بالرواية، ومثال ذلك:

* من الموقوف: قول مسلم (٥٢): حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحي قالا أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن مسعود قال: ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة. فهذا حديث موقوف على عبد الله بن مسعود.

* ومن المقطوع: قول مسلم (٥٣): حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكريا عن عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر الى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

فهذا حديث مقطوع انتهى سنده إلى محمد بن سيرين.

ب – أن هذه الأحاديث قد نقلت عن بعض الصحابة أو التابعين تتعلق بأحداث ووقائع حدثت بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، بحيث تستدعي – في الغالب– ذكر شيء في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي أشبه بأسباب إيراد الحديث، مثال ذلك:

---

(٥١) انظر: ابن الصلاح– صيانة صحيح مسلم ٨٠–٨٢. وانظر مقدمة النووي في شرح صحيح مسلم ١٧/١–١٨.

(٥٢) مقدمة مسلم ٧٦/١.

(٥٣) مقدمة مسلم ٨٤/١.

قول مسلم (٥٤): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن سفيان ح وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة كلاهما عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب – وهذا حديث أبي بكر – قال:

أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان. فقام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة. فقال: قد تُرك ما هنالك. فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه. سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان.

نلاحظ هنا أن الواقعة المتعلقة بخطبة العيد، لم تكن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما هي في عهد الصحابة، والذي نقلها هو التابعي طارق بن شهاب. فذكر الواقعة رواية مقطوعة ولكنها كانت سببا في إيراد حديث (من رأى منكم منكرا...)

وخلاصة القول فإن هذا النوع من الروايات قليل جدا عند مسلم، قد وقع أكثرها ضمن أحاديث مرفوعة. وقد صنف فيها ابن حجر كتابا سماه (الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف) (٥٥).

---

(٥٤) كتاب الإيمان – باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ٦٩/١ – حديث رقم ٤٩.

(٥٥) طبع بتحقيق عبد الله الليثي – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت.

المطلب السابع

ما وجه لصحيح مسلم من نقد، والجواب عن ذلك

على الرغم من المستوى الرفيع الذي بلغه كتاب مسلم، من حيث الدقة في صناعة الأسانيد، وصياغتها، وحسن الترتيب والتنسيق، فإنه لم يخل من النقد، كما انتقد من قبله شيخه البخاري، وهذه الانتقادات، قد تكون اختلافا في وجهات النظر، فقد أجاب العلماء عنها، وبينوا أمرها وردوا الأمور إلى نصابها. ومن أهم هذه الانتقادات:

١- انتقد الإمام الدارقطني مسلما أنه لم يخرج أحاديث صحيحه، مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرج لرواتها في صحيحه. فهذا يقتضي أن يخرج تلك الأحاديث ويلزمه ذلك (٥٦). والجواب عن ذلك من وجوه:

أ- أن الإمام مسلما لم يلتزم استيعاب الصحيح في كتابه، فقد صرح هو بذلك فقال: (ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا... (٥٧)) وقال أيضا صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة (٥٨))

ب- يحتمل أن يكون ذلك الحديث الذي صح إسناده، قد اطلع مسلم على علة خفية فيه، فتركه لذلك السبب، ولكنه لم يصرح بذلك (٥٩).

ج- كان مسلم يميل دائما إلى الاختصار، فكان يقتصر على ذكر بعض الأحاديث حينما يكون غرضه قد تحقق بذكر ذلك الحديث. وهذا منهج واضح عنده في كتابه فقد سبق أن ذكرنا عددا من مناهجه التي التزمها بهدف الاختصار.

٢- عاب بعضهم على مسلم أنه أخرج في صحيحه أحاديث رواها جماعة من الضعفاء والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح (٦٠).

---

(٥٦) انظر تفصيل ذلك في: صيانة مسلم – ابن الصلاح ص ٩٣-٩٥ ومقدمة النووي لشرح مسلم ٢٤/١.

(٥٧) انظر: كتاب الصلاة – باب التشهد في الصلاة ١ /٣٠٣، حديث رقم ٤٠٤.

(٥٨) انظر مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم ١٥/١.

(٥٩) صيانة مسلم – ص ٩٥.

(٦٠) المرجع السابق نفسه – ص ٩٦.

والجواب عن ذلك من وجوه:

أ- أن يكون هؤلاء الرواة ثقات برأي مسلم. وإن كان قد ضعفهم بعض العلماء. فليس رأي هؤلاء العلماء مقدما على رأي مسلم، فإن الإمام مسلما ذو باع طويل في هذا المجال.

ثم إنه لا يقال إن الجرح مقدم على التعديل. وفعل مسلم تقديم التعديل على الجرح. فإن فعل مسلم محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فإنه لا يعمل به (٦١).

ب- أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات، لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف، رجاله ثقات، ويجعله أصلا، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء والمتوسطين (٦٢) ومن هؤلاء مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري. وغيرهم.

ج- أن يكون ضعف هذا الصنف من الرواة قد طرأ عليه بعد أن روى عنه، باختلاط حدث له. فهذا ليس بقادح فيما رواه من قبل. ومن هؤلاء: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب.

د- أن يكون حديث هذا الصنف من الرواة عاليا، وللحديث طريق أخرى صحيحه من رواية الثقات ولكنها نازلة. فكان مسلم يذكر هذه الرواية العالية، مكتفيا بها، لمعرفة أهل الشأن والاختصاص بالرواية الأخرى. وقد ذكر ابن الصلاح أن مسلما قد صرح بهذا (٦٣).

ومن هؤلاء الرواة: أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وسويد بن سعيد. وغيرهم.

٣- انتقد الإمام الدارقطني عددا من الأحاديث التي أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما. وعدد هذه الأحاديث المنتقدة عليهما مائتان وعشرة أحاديث، اشتركا في (٣٢) حديثا، واختص البخاري بـ (٧٨) حديثا فيكون مجموع المنتقد عند البخاري (١١٠). واختص مسلم بـ (١٠٠) حديث، فيكون عدد الأحاديث المنتقدة عند مسلم (١٣٢) حديثا. والجواب عن ذلك:

أ- أن عددا من كبار أئمة الجرح والتعديل قد وافقوا الإمام مسلما على ما أخرج في صحيحه. ومن هؤلاء أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي وإسحاق بن منصور، وأبو علي النيسابوري (٦٤) وغيرهم. فقد شهد له العلماء بالصحة، وهي شهادة لها مكانتها.

---

(٦١) ابن الصلاح - صيانة مسلم - ص ٩٦ (بتصرف) وانظر أيضا مقدمة مسلم ٢٥/١.

(٦٢) المرجعان السابقان نفساهما.

(٦٣) صيانة صحيح مسلم - ص ٩٨-١٠٠.

ب- أن هذه الأحاديث لم يُطعن فيها، ولم تُنتقد لأنها غير صحيحة، ولكنها انتقدت لأنه لم يتحقق فيها شرط مسلم - بنظر الدارقطني - فهي صحيحة، ولكنها ليست بمستوى أحاديث صحيح مسلم. ومما يؤكد صحتها أن بعضها قد اتفق الشيخان على إخراجها، وهذا النوع من أعلى درجات الصحيح.

ج- أجاب الإمام النووي عن هذه الانتقادات تفصيلا حين شرح هذه الأحاديث. فقد التزم بهذا في كتابه، حيث قال: (وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه في مواضعه إن شاء الله تعالى. والله أعلم) (٦٥)

٤- انتقد مسلم بوقوع لحن من حيث اللغة في كتابه (٦٦) فقد تكرر في صحيحه قوله: حدثنا فلان وفلان **(كليهما)** عن فلان. بالياء وهذا خطأ من جهة اللغة والصحيح أن يقال **(كلاهما)** بالألف. والجواب على ذلك من وجوه:

أ- أن هذه الكلمة مرفوعة وعلامة رفعها الألف، ولكنها كتبت بالياء للإمالة. ولكنها لا تقرأ إلا بالألف. وذلك مثل كلمة الربا (الربى) تكتب بالألف والياء ولا تقرأ إلا بالألف.

ب- أن تكون كلمة (كليهما) بالياء، وهي منصوبة والتقدير حدثنا فلان وفلان، أعنى كليهما.

ج- أن هذه لهجة من لهجات العرب وهي أن تنطق الألف بالياء فكأن الذي سمعها كتبها كما سمعها. والله تعالى أعلم.

وبهذا نرى أن ما وجه لصحيح مسلم من نقد إنما هو اختلاف وجهات نظر بين العلماء، وأن هذه الانتقادات مدفوعة عنه. وبهذا يتضح لنا مكانة هذا الكتاب بين كتب الحديث، بل ومكانته عند علماء اللغة، الذين دافعوا عن الحقيقة وبينوا وجه الحق.

قال الأستاذ محمد أبو زهو (٦٧) (... وأما الأحاديث التي انتقدت على الإمام مسلم في صحيحه فقد أجاب عنها واحدا واحدا جهابذة من أئمة الحديث. قال السيوطي: ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفا مخصوصا فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته. وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتابا في الرد عليه).

---

(٦٤) انظر: ابن الصلاح - صيانة مسلم - ص ٦١-٦٩.

(٦٥) مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم ٢٧/١.

(٦٦) المرجع السابق نفسه ٤٢/١.

(٦٧) محمد محمد أبو زهو - الحديث والمحدثون - ص ٤٠١.

وختاما لا يسعنا إلا أن نسجل إعجابنا بهذا السفر العظيم، وإجلالنا لصاحبه، فبعد هذه الجولة السريعة التي استعرضنا خلالها منهجه في كتابه تبين لنا كيف أن صحيح مسلم قد تميز بصناعة الأسانيد وفق منهج مبتكر، أبدع فيه وأجاد، حيث جمع بين الاستيعاب والاختصار، فقدم لنا هذه التحفة العلمية الرائعة، فكان أسهل تناولا، حيث جعل لكل حديث موضعا واحدا يسرد فيه جميع الطرق التي يريد ذكرها، والأسانيد المتعددة والألفاظ المختلفة. مما سهل على الباحثين النظر في وجوه هذا الحديث من حيث الطرق وتعدد الروايات، ومن حيث المتن وتعدد الألفاظ، إضافة إلى ترتيب الروايات بحسب الألفاظ، واختيار الشيوخ وترتيب رواياتهم بحسب درجاتهم، كل ذلك في نسيج دقيق، يدركه من تعرف إلى منهجه ونهل من معينه.. رحمه الله.

والحمد لله رب العالمين